خلافا لابن الرفعة اذا لم يأذن له سيده ويخرج عنه العاجز عن العمل ه
كصغير لا يقدر عليه وضعيف يثقله العمل على نفسه لان منفعته معدومة
فاشبه استيجار الاعمى للحفظ كذا قاله جماعة كالزركشي وابن العماد قال
الاذرعي كان المراد اهلية التزامه ويحتمل انه اراد مكانه وقال في المهمات
كانه يشير بذلك الى اشتراط بلوغه وتمييزه اما اذا كان مبهما فكلفي عليه
بالندا قال الماوردي هنا لو قال من جاء بابق فله دينار فمن جاء به استحق
من رجل وامرأة او صبي او عبد عاقل او مجنون اذا سلموا الندا وعلم به
لان فوتهم في عدم من جاء وخالف في السير فقال لا يستحق الصبي والعبد
اذا قام به بغير اذن سيده والصنعة الذي ذكرناها المعتبر تدل على الاذن
عرفا لان الترغيب في الشيء يدل على طلبه وقضية الحد صحتها فان حفظت
مالي من متعد عليه فلك كذا وهو ظاهر ان عين له قدرا لما لو زوج من الحفظ
واما فلا لان الظاهر ان المالك يريد الحفظ على الدوام وهذا لا غاية
له فلم يعد فساده بالنسبة للمسمى فيجب له اجرة المثل لما ضمنه وعلم
من مثاله الذي دل به عليه حدها كما تقرر انه يشترط فيها لتحقق صيغة
من الناطق الذي لم يرد اتيانه بكتابة تدل على العمل اي الاذن فيه
كما باصله بعوض معلوم مقصود ملتزم لانها معاوضة فافتقرت الى صيغة
تدل على المطلوب وقد رالمبذول كالاجارة والكتابة واشارة الاخرس المفهمة
تقوم مقام الصيغة والكتابة كما بة ان نواه بها صح والا فلا فلو عمل
احد بلا اذن او باذن من غير ذكر عوض وبعد الاذن لكنه لم يعلم به سوا
المعين وقاصد العوض وغيرها او اذن شخص فعل غيره فلا شيء له
وان كان معروفا برد الضوال بعوض لانه لم يلتزم عوضا له فوقع عليه تبرعا
نعم لو رده فنا لمقول له استحق سيده الجعل لان يده فنه كيده كذا
قالاه قال السبكي وهو ظاهر اذا استفاد به سيده والا فقيه نظر لانه
لم يدخل في اللفظ لاسيما اذا لم يكن علم الندا وقد قال الماوردي لو
قال من رد عبدي من سامع ندائي فله كذا فرده من علم نداه ولم يسمعه
لم يستحق وصرح بمثله القاضي الحسين انتهى قال الاذرعي وفوق القاضي
فان رده بنفسه او بعبده استحق لتمام عدم الاستحقاق اذا استقل
العبد بالرد ولو قال الاجنبي مطلق التصرف مختارا من رد عبد زيد
فله كذا استحقه الراد العامل به على الاجنبي لانه التزامه فصار كجاعل
الاجنبي وكما لو التمس القاء متاع الغير في البحر لخوف الهلاك وعليه ضمانه
وليس كما لو التزم الثمن في شراء غيره او الثواب في هبة عينه لانه عوض

تمليك

تملك فلا تصور وجوبه على غير من حصل له الملك والعمل ليس عوض تمليك
واستشكل ابن الرفعة هذه بانه لا يجوز لاحد وضع يده على مال غيره
بقول الاجنبي بل يضمنه فكيف يستحق الاجرة واجيب بانه لا حاجة في الاذن
في ذلك كان المالك راض به قطعا او بان صورة ذلك او باذن المالك
لمن شاء في الرد والتزام الاجنبي بالعمل ويكون للاجنبي ولاية على المالك
وقد يصور ايضا بما اذا ظنه العامل للمالك او عرفه او ظن رضاه وظاهر
كلام المصنف انه يلزمه العوض المذكور وان لم يقل على وهو كذلك فقد
قال الخوارزمي في الكافي ولو قال الفضولي من رد عبدي فلان فله علي
دينارا وقال فله دينار فمن رده استحق على الفضولي ما سميا ثنتي
وصرح به ابن يونس في شرح التعجيز فانه صور المسئلة بما اذا قال له علي
ثم قال والحق الاجنبية به قوله فله كذا وان لم يقل علي لان ظاهره التزام
ولو قال احد شريكين في رقيق من رد رقيقنا فله كذا فرده شريكه فما استحق
المجعل وصورة المسئلة اذا لم يكن القابل ولي المالك فاما اذا كان وليه
وقاده ذلك عن محجوره على وجه المصلحة بحيث يكون المجعل قدر اجره
مثل ذلك العمل واقل استحقه الراد في مال المالك بمقتضى تولي وليته
وتعبيرهم بالاجنبي يشير اليه وعلم مما مر انه لا يتعين على العامل المعين العمل
بنفسه فلو قال استخص معين ان اردت عبدي الآبق فلك كذا لم يتعين
عليه السعي بنفسه بل له الاستعانة بغيره فاذا حصل العمل استحق الاجرة
قاله القزالي في البسيط قال الاذرعي وهو ملخص من النهاية انتهى ولم يقف
الشيخان على ذلك فذكراه بحثا وحاصله ان توكيل العامل المعين غيره في
الرد كتوكيل الوكيل فيجوز له ان يوكله فيما يجوز عنه وعلم به القابل وكما
يليق به كما يستعين به وتوكيل غير المعين بعد سماعه الندا غيره كالتوكيل
في الاحتطاب والاستقا ونحوهما فيجوز فعلم ان العامل المعين لا يستنيب
فيها الا ان عذر وعلم به الجاعل كما لو حال الحمالة وان قال الاجنبي قال زيد
من رد عبدي فله كذا وكان كاذبا لم يستحق الراد عليه لعدم التزامه
ولا على زيد ان كذبه لانه لم يلتزم له شيئا فلو شهد المخبر على المالك بانه قال
لم يقبل شهادته لانه متهم في ترويج قوله وان صدق زيد المخبر فان كان
ممن يعتمد قوله استحقه على المالك والا فكان لا خبر فلا يستحق على احد
ويظهر ان عمل والا الخ ما اذا لم يصدقه العامل والا استحق على المالك
المصدق ولا يشترط قبول العامل لفظ الجاعل لفظ الجاعل وان عين
بل يكفي العمل كالوكيل وفي الروضة واصلها اذا لم يعين العامل لا يتصور ان

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)